المسائل المواضيعية

٣٦ – البنود المتعلقة بالمحاكم الدولية

ألف – المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

المداولات المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٥٠)

في الجلسة ٤١٥٠، المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة) وللمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (المحكمة الدولية لرواندا)، وبعد ذلك أدلى معظم أعضاء المجلس[١]، وممثل رواندا، ببيانات.

وأفادت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا في إحاطتها الإعلامية، فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بأن التعاون امتنع تماما مع مكتبها من جانب يوغوسلافيا بعد الحملة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي عليها في عام ١٩٩٩. وأوضحت أن هذه الحالة أعاقت قدرتها على استكمال تحقيقاتها بشأن الضحايا الصربيين. ورغم إشادتها بتعاون حكومة كرواتيا الجديدة مع المحكمة، فإنها ذكرت أنه لا يمكنها بعد الإبلاغ بأن جمهورية كرواتيا تمتثل تماما لالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة، نظرا لوجود بعض المسائل المعلقة. وفيما يتعلق بمسألة أخرى، أشارت إلى أن طول إجراءات المحكمة أصبح يمثل مشكلة، بالنظر إلى أن نظامها الأساسي يضمن لجميع المتهمين الحق في المحاكمة دون تأخير ليس له ما يبرره. وأعربت لذلك عن تأييدها لمقترحات رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي سيقدمها إلى المجلس بعد قليل، ويطلب فيها موارد إضافية للتعامل مع عبء العمل لدى المحكمة خلال مدة مناسبة.

(١) لم يُدلِ ممثلو أوكرانيا وتونس وناميبيا ببيانات في تلك الجلسة.

وفيما يتعلق بقضية أخرى، أفادت بأن الادعاء قد أجرى تقييما للشكاوى والادعاءات باحتمال أن تكون منظمة حلف شمال الأطلسي قد ارتكبت خلال الحملة الجوية التي شنتها على يوغوسلافيا في عام ١٩٩٩ جرائم تقع ضمن ولاية المحكمة. وأعلنت أنها بعد فحص جميع الوقائع وإجراء تحليل قانوني مفصل، قد خلصت إلى أنه بالرغم من ارتكاب منظمة حلف شمال الأطلسي بعض الأخطاء فإن المنظمة لم تستهدف عن عمد المدنيين أو أهدافا عسكرية غير شرعية ولا أساس لفتح باب التحقيق في أي من تلك الادعاءات أو في الحوادث الأخرى ذات الصلة بالقصف الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لرواندا، أفادت المدعية العامة بأن العلاقات مع حكومة رواندا قد تحسنت بعد إلغاء حكم لدائرة الاستئناف بالإفراج عن المتهم في في قضية باراياغويزا، وأن التعاون مع الحكومة أضحى الآن ممتازا. وأفادت بشأن خطط وضعتها حكومة رواندا لاستحداث نظام للعدل يعرف بنظام غاتشاتشا للتخفيف من حدة اكتظاظ السجون بالمحتجزين[٢].

وأعرب معظم المتكلمين في البيانات التي أدلوا بها عقب الإحاطتين الإعلاميتين عن تأييدهم لعمل المحكمتين، ودعوا جميع الدول إلى التعاون معهما، ولا سيما المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأكدوا أنه لا بد من القبض على الهاربين المتبقين، وخاصة القادة السياسيون والعسكريون رفيعو المستوى، وتسليمهم إلى المحكمتين. ورأى بعض المتكلمين أن عمل المحكمتين يتسم بأهمية كبيرة لعمل المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل[٣].

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن رأي مفاده أنه بينما تعلق حكومته أهمية كبيرة على عمل المحكمة الدولية لرواندا، فلم يكن لها تأثير خطير على تطبيع العمليات السياسية داخل رواندا أو على مكافحة جرائم الحرب في أجزاء أخرى من العالم. ورغم أنه عزا الافتقار إلى السرعة والفعالية في عمل المحكمة نوعا ما إلى الافتقار إلى المستوى المناسب من التعاون من جانب الدول، فقد انتقد أيضا هياكلها التنظيمية وأساليب عملها. وأعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التغلب على تلك الصعوبات ولطلب زيادة عدد القضاة. وبينما أعرب عن عزم حكومته على التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد قال إن الاتحاد الروسي يجد بعض المشاكل الخطيرة في أعمال ذلك الجهاز أيضا. وأعرب عن رأي مفاده أن عمل المحكمة تعرض للتسييس، وأنه يتسم بالتحيز والانحياز، ولا سيما إزاء يوغوسلافيا وأنها قد اتخذت موقفا واضح العداء من الصرب. وأعرب عن القلق إزاء تسليم عرائض الاتهام مختومة، وإزاء التعاون – الذي لم يأذن به مجلس الأمن – بين المحكمة ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ والاستخدام غير المشروع لقوة تحقيق الاستقرار في إلقاء القبض على الأشخاص الذين توجه المحكمة إليهم الاتهام؛ والزيادة المستمرة وغير المبررة لميزانية المحكمة و ملاكها الوظيفي المتضخم. علاوة على ذلك، أعرب عن اعتقاده أن القرار القاضي بإيقاف التحقيقات في مسألة الهجمات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا كان سابقا لأوانه. وفي الختام، ذكر أن حكومته بدأ اعتقادها بحيدة المحكمة كهيئة قضائية يقل شيئا فشيئا[٤]. وردا على ذلك، قالت المدعية العامة إنها ترفض تماما تهمة التسييس، وأعربت عن أسفها لأنها لم تتمكن طوال ١٠ أشهر من الاتصال بالسلطات في الاتحاد

(٢) S/PV.4150، الصفحات ٣-٧.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٦ (هولندا، كندا).

(٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-١٩.

الروسي لشرح عمل المحكمة[٥]. واتفق ممثل الصين مع وجهة النظر القائلة بأن تجري المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحقيقات في الادعاءات باحتمال ارتكاب منظمة حلف شمال الأطلسي انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في حملة القصف التي شنتها على يوغوسلافيا، وشدد على أن قرار وقف تلك التحقيقات ينبغي أن يكون مدعوما بدليل مقنع[٦].

وأكد ممثل رواندا استعداد حكومته للتعاون مع المحكمة الدولية لرواندا. غير أنه طلب تعيين محققين تتوفر لديهم مؤهلات أفضل لمضاهاة محامي الدفاع ذوي المؤهلات العالية. كما طلب تعيين توظيف مزيد من رعايا رواندا من مختلف الفئات الاجتماعية؛ وأشار إلى أن من بين الذين تم توظيفهم إلى الآن، بما في ذلك الشهود، الكثيرين ممن أنشئت لهم ملفات باتهامات تتعلق بالإبادة الجماعية، أو من هم بالفعل أقارب أو أصدقاء لأشخاص وجهت إليهم المحكمة الاتهام[٧].

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٤٠)؛ القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤٢٢٩، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الدولية لرواندا، والمدعية العامة للمحكمتين، وبعد ذلك، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات.

وركز رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إحاطته الإعلامية على اقتراحات الإصلاح التي قدمها إلى المجلس في الجلسة ٤١٦١. وأعرب عن امتنانه للمجلس لإنشائه فريقا عاملا على وجه السرعة للنظر في مقترحاته. ورأى أن تحقيق توافق في الآراء يبدو ممكنا وطلب إلى المجلس أن يولي أولوية لهذه المسألة. وفيما يتعلق بتعاون الدول مع المحكمة، أشاد بالتقدم الذي أُحرِز بعد زيادة التعاون من جانب البوسنة والهرسك وكرواتيا، ولكنه أعرب عن القلق إزاء بقاء كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الذين وجهت إليهم المحكمة الاتهام مطلقي السراح. وفي هذا الصدد، ناشد المجلس أن يستخدم كل ما له من نفوذ لدى الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، وأن يقنعها باعتقال المتهمين الموجودين في أراضيها، عن بكرة أبيهم، وتقديمهم إلى المحكمة[٨].

ووصفت رئيسة المحكمة الدولية لرواندا فترة من الجهود القضائية المكثفة قضتها المحكمة، فأدت لإنهاء الأعمال المتراكمة المتمثلة في الالتماسات السابقة على المحاكمة، مما يتيح البدء في عدد من المحاكمات. وأكدت للمجلس أن ثمة إمكانية معقولة لاستكمال القضايا الخاصة بـ ٣٥ شخصا ينتظرون المحاكمة في أثناء فترة ولاية المحكمة، ولكنها حذرت من استحالة التنبؤ في تلك المرحلة بعدد المشتبه فيهم الجدد الذين يمكن توجيه الاتهام إليهم[٩].

وذكرت المدعية العامة للمحكمتين، فيما يتعلق بالمحكمة الدولية لرواندا، أن الادعاء قد بلغ الآن مرحلة متقدمة في أنشطته الخاصة بجمع المعلومات، وأنه يمكن وضع خطة أطول أجلا للتحقيقات وتقديمها إلى رئيسة المحكمة كأساس للتخطيط الاستراتيجي الاستشرافي فيما يتعلق بإنجاز ولاية محكمة رواندا. وأكدت أيضا أنها لبيان أهمية عمل المحكمة لشعب رواندا، ستطلب إلى الدوائر الابتدائية

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩-٢٠.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣-٢٥.

(٨) S/PV.4229، الصفحات ٣-٥.

(٩) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

أن تعقد جلسات استماع في رواندا بدلا من مقر المحكمة في أروشا، وأشارت إلى إمكانية التفكير في نقل المحكمة كلها إلى رواندا. وفيما يتعلق بمسألة مرتبطة بذلك، أعربت عن أسفها لأن النظام الأساسي للمحكمة لا يتضمن نصا على مشاركة الضحايا خلال المحاكمة ولا يوفر سوى الحد الأدنى من التعويض ورد الحقوق لهم. وبالنظر إلى ما أحرزه مكتبها من نجاح في اقتفاء آثار كميات ضخمة من الأموال في الحسابات الشخصية للمتهمين وتجميدها، رأت أنه يمكن أن تستخدمها المحاكم لتعويض الضحايا أو لتغطية نفقات المحاكمة، واقترحت على المجلس أن ينظر في تعديل النظام الأساسي في هذا الصدد. وانتقلت إلى الكلام عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقالت إنه تحقق قدر كبير من التقدم في التعاون مع حكومة كرواتيا، ولكنه يتقوض بفعل التعويق في بضع مسائل رئيسية، منها المتصلة بالحملة الكرواتية في عام ١٩٩٥ ضد الصرب في كرواتيا، المعروفة بعملية العاصفة. وبالنسبة لمسألة أخرى، اعربت عن قلقها بشأن معدل إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين، ونتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك، التي رأت أنها لن تؤدي إلى أي تحسن في تعاون بعض السلطات المحلية مع المحكمة. وحذرت، بالإضافة إلى ذلك، من الإفراط في التفاؤل بشأن زيادة تعاون يوغوسلافيا مع المحكمة بعد الإطاحة بالرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش، وطالبت بتقديمه للمحاكمة أمام المحكمة. وبالإشارة إلى عدد من المناشدات الملحة للتحقيق في دعاوى عن استمرار التطهير العرقي ضد السكان الصرب والروما في كوسوفو بعد نشر قوة كوسوفو، طلبت رسميا من المجلس توسيع اختصاص المحكمة في هذا الخصوص[١٠].

وأعرب معظم المتكلمين في البيانات التي أدلوا بها بعد الإحاطات الإعلامية عن تأييدهم لاقتراحات الإصلاح التي تقدم بها رئيسا المحكمتين، ومنها إنشاء مجموعة من القضاة المخصصين وإضافة قاضيين إلى دائرة الاستئناف. وشدد بعض المتكلمين على أن يجري اختيار القضاة المخصصين بالانتخاب وأن يراعى فيه مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، فضلا عن تمثيل مختلف النظم القانونية[١١].

وكرر ممثل الاتحاد الروسي ما يساوره من شواغل خطيرة بشأن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مضيفا أن المحكمة قد أغمضت عينيها عن حالات عدم مراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي من جانب الأطراف الأخرى في الصراع، بما في ذلك وقف التحقيق في غارات منظمة حلف شمال الأطلسي الجوية على يوغوسلافيا. ورأى أن المحكمة قامت مرارا وتكرارا بتعديل قواعد القانون الإنساني الدولي وتأويله. وفي هذا الصدد، تساءل عما إذا كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يمول أنشطة المحكمة التي تتجاوز حدود ولايتها، وطالب بإجراء استعراض دقيق لأنشطتها وأصر على أن الوقت قد حان لتحديد الطابع المؤقت لولايتها بشكل واضح. ورغم ذلك، أعرب عن تأييده لاقتراح تعزيز فعالية المحكمة وإنشاء فريق من القضاة المخصصين[١٢]. وردا على ذلك، رفضت المدعية ثانية تلك الاتهامات، باعتبارها مستهجنة ولا أساس لها، وأعربت من جديد عن أسفها لأن حكومة الاتحاد الروسي لم تستجب لطلباتها زيارة موسكو لبحث أعمال المحكمة[١٣]. وأكد ممثل

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٤.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨ (جامايكا)؛ والصفحتان ٣٠-٣١ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٣٣ (تونس).

(١٢) S/PV.4229، الصفحات ٢٤-٢٦؛ انظر أيضا S/PV.4150، الصفحات ١٧-١٩.

(١٣) S/PV.4229، الصفحتان ١٢-١٣؛ انظر أيضا S/PV.4150، الصفحة ٢٧.

الصين مجددا كذلك تحفظاته الجدية بشأن قرار وقف التحقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي خلال عمليات قصف منظمة حلف شمال الأطلسي ليوغوسلافيا. ورأى، بالنظر إلى التغييرات السياسية الكبرى التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة، أن يحدد المجلس تاريخ انتهاء الاختصاص الزمني للمحكمة، واقترح أن تحال القضايا المتعلقة بالأشخاص الأدنى مرتبة، حيثما تسمح الظروف، إلى المحاكم الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. كما اقترح استكشاف إمكانية اللجوء إلى نوع من عمليات تقصي الحقائق والمصالحة[١٤]. غير أن متكلمين آخرين حذروا من اقتراح وضع حد زمني لولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[١٥].

وفي الجلسة ٤٢٤٠، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس المجلس من الأمين العام[١٦]، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من رئيسة المحكمة الدولية لرواندا.

ووجه الرئيس (هولندا) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار[١٧]. وقبل التصويت، أدلى الرئيس ببيان، على النحو المتفق عليه بين أعضاء المجلس. وذكر أنه خلال التشاور بشأن مشروع القرار أصبح من الواضح أن هناك أربع مسائل يبقى على الفريق العامل للمجلس المعني بالمحكمتين معالجتها، وهي مسألة التوزيع الجغرافي العادل؛ ومسألة تعويض الضحايا؛ ومسألة الأشخاص الذين يُلقى القبض عليهم أو يُحتجزون بطريقة غير مشروعة؛ ومسألة التوازن بين الجنسين.

وبعد ذلك طُرِح مشروع القرار للتصويت؛ واعتُمِد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، وبه قام المجلس في جملة أمور، متصرفا في إطار الفصل السابع من الميثاق، بما يلي:

قرر تشكيل فريق من القضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتوسيع عضوية دوائر الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا وقرر أيضا من أجل هذه الغاية تعديل المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستعاضة عن تلك المواد بالأحكام الواردة في المرفق الأول لهذا القرار وقرر تعديل المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا والاستعاضة عن تلك المواد بالأحكام الواردة في المرفق الثاني لهذا القرار؛

قرر كذلك أن يُعيَّن قاضيان إضافيان في أسرع وقت ممكن قاضيين في المحكمة الدولية لرواندا وقرر أيضا ودون المساس بأحكام الفقرة ٤ من المادة ١٢ من النظام الأساسي لتلك المحكمة أن يعمل القاضيان فور انتخابهما حتى موعد انتهاء فترة خدمة القضاة الحاليين وأن يقوم مجلس الأمن من أجل ذلك الانتخاب بالرغم من حكم الفقرة ٢ (ج) من المادة ١٢ من النظام الأساسي بوضع قائمة بالمرشحين من الترشيحات الواردة بحيث لا تقل عن أربعة مرشحين ولا تزيد عن ستة مرشحين؛

قرر أن يتخذ رئيس المحكمة الدولية لرواندا فور انتخاب القاضيين الخطوات اللازمة في أسرع وقت يراه عمليا لانتداب اثنين من القضاة المنتخبين أو المعينين وفقا للمادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا ليعملا قاضيين في دوائر الاستئناف بالمحكمتين.

---

(١٤) S/PV.4229، الصفحتان ٢٧-٢٨.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة).

(١٦) S/2000/865؛ انظر مداولات ٢٠ حزيران/يونيه (الجلسة ٤١٦١)

(١٧) S/2000/1131.

المداولات المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٢٩)

في الجلسة ٤٤٢٩، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيسة المحكمة الدولية لرواندا والمدعة العامة للمحكمتين، وبعد ذلك أدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس وممثلو البوسنة والهرسك ورواندا ويوغوسلافيا[١٨].

وأكد رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إحاطته أنه جرى تنفيذ إصلاحات كبيرة، وأنها نجحت في الإسراع بالإجراءات مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في أنشطة المحكمة. ورأى أن تلك الإصلاحات ستمكن المحكمة من الانتهاء من إجراءات دوائر المحاكم في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، رهنا باستمرار اعتقال المتهمين بمعدل ثابت وتوفير الموارد اللازمة للمحكمة. ومع ذلك، اقترح إحالة القضايا الأقل أهمية لتتم المحاكمة عليها في دول المنطقة، مع أخذ التطورات السياسية في المنطقة بعين الاعتبار، شريطة أن تعاد هيكلة نظمها القضائية على أسس ديمقراطية[١٩].

وقدمت رئيسة المحكمة الدولية لرواندا أيضا تقريرا عن الإصلاحات المنفذة، ولكنها أكدت أنه لو بقيت الطاقة الحالية من القضاة دون تغيير، فلن تتمكن المحكمة من إنجاز محاكمة المحتجزين الحاليين قبل عام ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، أشارت إلى أن الادعاء يتوقع توجيه لوائح الاتهام لعدد يصل إلى ١٣٦ شخصا جديدا بحلول عام ٢٠٠٥. ووجهت اهتمام المجلس إلى اقتراح قدمته في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ لإنشاء مجمع من القضاة المخصصين، على غرار الحل الذي تم التوصل إليه بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتوقعت إذا ما تمت زيادة طاقة المحكمة على هذا النحو، وإذا ما قامت المدعية العامة بتنقيح برنامجها المتعلق بالتحقيقات، أن تتمكن المحكمة الدولية لرواندا من إنجاز عملها بحلول عام ٢٠٠٧، بدلا من الموعد المتوقع سابقا وهو عام ٢٠٢٣. واقترحت اتباع سبل إقامة العدل الأخرى ومنها التشجيع على إجراء المحاكمات على الصعيد الوطني[٢٠].

وأجملت المدعية العامة، فيما يتعلق باستراتيجية الخروج للمحكمتين، سياسة الادعاء التي ستتبعها في المستقبل لكي تتيح للمجلس فهم حجم العمل الذي يتعين على المحكمتين إنجازه قبل أن تستكملا ولايتيهما. وذكرت أنها تعتزم التركيز على القادة في كل من رواندا ويوغوسلافيا، ولكنها شددت على أن القادة المحليين كانوا يقومون أيضا بدور هام كمنظمين رئيسيين ومحرضين على الجرائم الرئيسية. ورأت أن الأرقام التي قدمتها بالنسبة للتحقيقات المتبقية – ٣٦ تحقيقا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١٣٦ تحقيقا للمحكمة الدولية لرواندا – ليست سوى جزء صغير من عدد الجرائم أو المشتبه فيهم المحتملين. وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لرواندا، قدرت نهاية عام ٢٠٠٨ كموعد واقعي لاستراتيجية الانتهاء من المحاكمات في تلك المحكمة. وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، رأت إمكانية مثيرة للاهتمام في إحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا، ولكنها قالت إنها لن تكون مستعدة لتسليم الادعاء في القضايا إلى المحاكم الوطنية بحالتها الراهنة. وقالت إنها، نظرا لأن غالبية القضايا كانت من البوسنة والهرسك، قد اقترحت على الحكومة فكرة تصميم محكمة خاصة يكون لها مكوّن دولي، أو تطوير إحدى محاكم الدولة القائمة لأداء تلك المهمة الخاصة، وإن مكتبها على

(١٨) لم يُدل ممثلو بنغلاديش وجامايكا والولايات المتحدة ببيانات في تلك الجلسة؛ وكانت رواندا ممثلة بوزير العدل.

(١٩) S/PV.4429، الصفحات ٣-٧.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

أهبة الاستعداد لمد يد المساعدة في عملية التطوير. وفيما يتعلق بتعاون الدول، أعربت عن شعورها بخيبة الأمل إزاء عدم اعتقال الجنرال أنطون غوتوفينا في كرواتيا. وطلبت إلى المجلس أن يصر على اعتقال رادوفان كاراجيتش وراتكو ملاديتش، اللذين يمثل استمرارهما مطلقَيْ السراح إهانة لسلطة المجلس وازدراء لعملية العدالة الجنائية الدولية برمتها[٢١].

وأكد ممثل رواندا ضرورة أن يقدم المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية للمحاكمة ورأى أن الوقت لم يحن بعد للحد من اختصاصات المحكمة الدولية لرواندا، بل لزيادتها. وفيما يتعلق بمجالات تحسين المحكمة، كان من رأيه أن برنامج المحكمة الإعلامي يمكن تحسينه، وأنه ينبغي زيادة المساعدة المقدمة للشهود، وتقديم أدوية مرض الإيدز لضحايا أعمال الاغتصاب وقت الإبادة الجماعية. علاوة على ذلك، شجع على توظيف المحكمة للروانديين، ولكنه نادي بتوخي مزيد من الدقة في اختيار الأشخاص المعينين منعا للتقاسم التعسفي للأتعاب فيما بين محاميي الدفاع والأشخاص المحتجزين، ولتوظيف أشخاص يشتبه في اقترافهم أعمال الإبادة الجماعية. وحث على تعويض الضحايا ومشاركتهم بشكل أوفى في أنشطة المحكمة. كما دافع عن نقل مقر المحكمة إلى رواندا[٢٢].

وأكد ممثل يوغوسلافيا أن بلده على وعي تام بواجباته الدولية في هذا الصدد، وهو ملتزم بالوفاء بها. وأكد أن بلده اعتمد في العام السابق نهجا بنّاء لتعزيز التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأشار إلى نقل سلوبودان ميلوسيفيتش كمثال على ذلك. علاوة على ذلك، أشار إلى الملاحظات التي أدلى بها في الجمعية العامة في اليوم السابق عن النهوض بأداء المحكمة، وحدد فيها عددا من المسائل التي يتعين معالجتها، ومنها استخدام قرارات الاتهام غير المعلنة، والتغييرات الكثيرة في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، والتعويضات التي تُدفع لمن تتم تبرئتهم[٢٣]. كما أعرب عن رأي مفاده أن المحكمة ينبغي أن تساهم في التعامل مع الجرائم التي ارتكبت ضد الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا منذ نشر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في حزيران/يونيه ١٩٩٩[٢٤].

وأبرز ممثل البوسنة والهرسك أهمية الدور الذي تؤديه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عملية المصالحة والمحافظة على السلام والاستقرار. وأعرب عن شعوره بخيبة الأمل والقلق الشديد لبقاء ٢٦ من المتهمين علنا بارتكاب جرائم الحرب مطلقي السراح. ورحب بمبادرة المحكمة بالنظر في بعض القضايا من قبل النظم القضائية المحلية، تحت إشراف المحكمة[٢٥].

ورحب معظم المتكلمين بالتحسن الذي طرأ على أداء المحكمتين، ولكنهم أعربوا عن القلق إزاء استمرار حجم العمل الكبير. واتفق المتكلمون بصفة عامة مع المدعية العامة فيما اعتزمته من التركيز على المجرمين الرئيسيين الذين يتحملون مستوى عال من المسؤولية ومع اقتراحات إحالة قضايا المجرمين الأدنى خطورة إلى المحاكم المحلية. وأعرب معظم المتكلمين عن استعدادهم للنظر في اقتراح إنشاء مجمع للقضاة المخصصين للمحكمة الدولية لرواندا. غير أن عددا منهم أعربوا عن قلقهم إزاء العدد الكبير من لوائح الاتهام

(٢١) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٨.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٨-٢٠.

(٢٣) A/56/PV.62، الصفحتان ١٤-١٥.

(٢٤) S/PV.4429، الصفحات ٢٠-٢٢.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢-٢٤.

التي تتوخاها المدعية العامة في المستقبل[٢٦]. علاوة على ذلك، أكد ممثلا الاتحاد الروسي والصين أن المحكمتين تم إنشاؤهما كهيئتين قضائيتين لفترة زمنية معينة وأنه لا يمكن بقاؤهما إلى الأبد[٢٧]. وأكد ممثل الاتحاد الروسي كذلك أنه ينبغي تحديد موعد لانتهاء ولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن معاقبة مجرمي الحرب ما زالت تقع في أيدي الدول وأن وفده سيسعى من أجل مشاركة نظم المحاكم الوطنية لدول يوغوسلافيا السابقة ورواندا بشكل أكثر نشاطا[٢٨].

المقرر المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٣٥): القرار ١٤١١ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٥٣٥، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، وجه الرئيس (سنغافورة) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار[٢٩]؛ وتم طرحه للتصويت واعتُمِد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٤١١ (٢٠٠٢)، وبه قام المجلس في جملة أمور، متصرفا في إطار الفصل السابع من الميثاق، بما يلي:

قرر تعديل المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستعاضة عن تلك المادة بالأحكام المبينة في المرفق الأول من القرار؛

قرر أيضا تعديل المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا والاستعاضة عن تلك المادة بالأحكام المبينة في المرفق الثاني من القرار.

المقرر المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٧٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٧٤[٣٠]، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أدلى الرئيس (كولومبيا) ببيان باسم المجلس[٣١]، وبه قام المجلس بأمور من بينها أنه:

أكد من جديد دعمه للمحكمة الدولية لرواندا وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛

ذكّر بالالتزام الإلزامي لجميع الدول، بما فيها حكومتا رواندا ويوغوسلافيا، بموجب القرارين ٩٥٥ (١٩٩٤) و ٨٢٧ (١٩٩٣) والنظامين الأساسيين للمحكمتين، بالتعاون الكامل مع المحكمتين وأجهزتهما؛

شدّد على الأهمية التي يوليها للتعاون الكامل مع المحكمتين من جانب جميع الدول وبخاصة الدول المعنية مباشرة؛

شدد أيضا على أهمية الحوار البنّاء بين المحكمتين والحكومات المعنية للتوصل لحل لأي مسائل معلّقة من شأنها أن تؤثر في سير عمل المحكمتين قد تنشأ أثناء التعاون مع المحكمتين، ولكنه أصرّ على ألا تستغل الدول هذا الحوار أو عدمه كذريعة لعدم الوفاء بالتزاماتها بالتعاون الكامل مع المحكمتين.

---

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦ (أيرلندا)؛ والصفحة ٢٩(الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٠ (الصين)؛ والصفحة ٣٦ (فرنسا).

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٠ (الصين).

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(٢٩) S/2002/544.

(٣٠) استمع المجلس في جلسته ٤٦٣٧، المعقودة كجلسة خاصة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيسة المحكمة الدولية لرواندا، والمدعية العامة للمحكمتين.

(٣١) S/PRST/2002/39.

المقرر المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨١٧): القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨١٧[٣٢]، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وجه الرئيس (الجمهورية العربية السورية) اهتمام أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس[٣٣]، وتتضمن تعديلا يقترح إدخاله على النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا تمهيدا لاعتماده من قِبل الجمعية العامة والمجلس؛ وإلى رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس المجلس[٣٤] من ممثل رواندا. وأفاد الأمين العام في رسالته بأن مدة فترة ولاية المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة لرواندا تنتهي في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي هذا الصدد، اقترح أن الأوان قد حان للفصل بين منصبي المدعي العام لكل من المحكمتين، اللذين كان يشغلهما شخص واحد من قبل، بحيث يشغلهما شخصان مختلفان. وأحال ممثل رواندا، في رسالته، اقتراحا بتعيين مدع عام منفصل للمحكمة الدولية لرواندا، ورحبت فيه حكومة رواندا بتوصية الأمين العام، وحثت المجلس على الموافقة على الاقتراح، وأكدت مجددا مخاوف مختلفة بشأن عمل المحكمة، وحثت المجلس أيضا على النظر في اعتماد إصلاحات أخرى من شأنها أن تجعل المحكمة أكثر فعالية وقابلية للمساءلة.

وبعد ذلك وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار[٣٥]، وتم طرحه للتصويت واعتُمِد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وبه قام المجلس في جملة أمور، متصرفا في إطار الفصل السابع من الميثاق، بما يلي:

طلب إلى رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيين العامين أن يوضحوا في تقاريرهم السنوية إلى المجلس خططهم لتنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛

طلب إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تتخذا جميع التدابير الممكنة من أجل إنهاء التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وإتمام جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام جميع الأعمال في عام ٢٠١٠ (استراتيجيتا الإنجاز)؛

قرر تعديل المادة ١٥ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا والاستعاضة عن تلك المادة بحكم مبين في المرفق الأول للقرار، وطلب إلى الأمين العام أن يرشح شخصا لشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

المقررات المؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨١٩): القراران ١٥٠٤ (٢٠٠٣) و١٥٠٥ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨١٩، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وجه الرئيس (المملكة المتحدة) اهتمام المجلس إلى مشروعي قرارين[٣٦]؛ وتم طرحهما بالتتابع للتصويت، واعتُمدا بوصفهما القراران ١٥٠٤ (٢٠٠٣) و ١٥٠٥ (٢٠٠٣)، وبموجبهما، على التوالي، عين المجلس كارلا دل

(٣٢) استمع المجلس في جلسته ٤٨٠٦، المعقودة كجلسة خاصة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، إلى إحاطة إعلامية من المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا.

(٣٣) S/2003/766.

(٣٤) S/2003/794.

(٣٥) S/2003/835.

(٣٦) S/2003/846 وS/2003/847.

بونتي مدعية عامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحسن بوبكر جالو مدعيا عاما للمحكمة الدولية لرواندا، وكل منهما لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

المداولات المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٣٨)

في الجلسة ٤٨٣٨، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الدولية لرواندا، والمدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا. وعقب الإحاطات، أدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي، وألمانيا، وباكستان، والبوسنة والهرسك، ورواندا، وصربيا والجبل الأسود، والصين، وغينيا، وفرنسا، والكاميرون، وكرواتيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة.

وفي بداية الجلسة، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) اهتمام المجلس إلى مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، يحيل بها التقرير السنوي العاشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٣٧]، ورسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس المجلس من الأمين العام، يحيل بها رسالة من رئيس المحكمة الدولية لرواندا ومرفق بها تقرير عن استراتيجية المحكمة للإنجاز[٣٨].

وفي التقرير السنوي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أفاد رئيس المحكمة بأن معدل الأنشطة قد بلغ ذروة لم يبلغها من قبل. وفي الوقت ذاته، مضت المحكمة قُدما في خططها للانتهاء بشكل منظم من جهودها في المستقبل المنظور. واستمرت في إجراء الإصلاحات الداخلية الرامية إلى تحسين كفاءة الإجراءات. وفي ربيع العام ٢٠٠٣، توصلت المحكمة إلى اتفاق مع مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك بشأن إنشاء دائرة خاصة للمحاكمة على جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، يُتوقع أن تتيح للمحكمة أن تبدأ في إحالة بعض القضايا المتعلقة بمتهمين من المستويين المتوسط والأدنى إليها بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ أو مع مطلع عام ٢٠٠٥. وظلت المدعية العامة، وفقا للتقرير، ملتزمة بالانتهاء من التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وجاء في التقرير أيضا أن الجهود النشيطة لإنفاذ القانون التي بذلتها حكومة صربيا والجبل الأسود في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء زوران ديينديتش أدت إلى اعتقال عدد من المتهمين الهامين وإحالتهم إلى المحكمة، ولكن قرابة ٢٠ شخصا من الذين وجهت إليهم اتهامات، من بينهم عدد من كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين، وأهمهم رادوفان كاراديتش وراتكو ميلاديتش، ما زالوا طلقاء.

وتوقع رئيس المحكمة الدولية لرواندا في تقريره الكيفية التي يحتمل أن تتطور بها أنشطة المحاكمات أمام المحكمة في المستقبل، استنادا إلى الخبرة المكتسبة في إجراء المحاكمات حتى ذلك الحين وفي ضوء المعلومات المقدمة من المدعية العامة السابقة بشأن التحقيقات الجارية ولوائح الاتهام المحتمل إصدارها في المستقبل. وبالنظر إلى القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي يطلب فيه المجلس إلى المحكمتين أن تتخذا جميع التدابير الممكنة لإنهاء جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، توقع الرئيس إذا ظلت المحكمة على جهازها القضائي الحالي دون تغيير، ألا تتمكن قبل عام ٢٠١١ من إنهاء محاكمات جميع الأشخاص الماثلين أمامها والأشخاص الذين يُنتظر أن يمثلوا أمامها في المستقبل. ولذلك فقد طلب إلى مجلس الأمن أن يعدل النظام الأساسي للمحكمة الدولية

(٣٧) S/2003/829 وCorr.1.

(٣٨) S/2003/946.

لرواندا على نحو يأذن للمحكمة بأن تستخدم على الدوام عددا أقصاه ٩ من القضاة المخصصين عوضا عن العدد الأقصى المحدد حاليا بأربعة من القضاة المخصصين، وفي تلك الحالة من المرجح أن تكون قادرة على إنجاز جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول الموعد المستهدف، وهو نهاية عام ٢٠٠٨، أو تكون قادرة على الأقل على الاقتراب كثيرا من هذا الهدف. وأشار إلى أنه بالاستعانة بتسعة قضاة مخصصين، سيكون لدى المحكمة نفس القدرة التي يتمتع بها الجهاز القضائي الموجود لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إجراء محاكمات المرحلة الابتدائية.

ونوه رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إحاطته الإعلامية إلى أن الإصلاحات الداخلية، وحدوث زيادة في عدد حالات الإقرار بالذنب، وتقديم خطة لإنشاء الدائرة الخاصة لجرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك قدمت دعما كبيرا لاستراتيجية الإنجاز. وأكد أنه على الرغم من هذه الجهود، ليس من الممكن التنبؤ بموعد إنجاز الإجراءات القضائية بالدقة العلمية. وقال إنه رغم اعتقاده أن محاكمات جميع الأفراد الموجودين في الحبس الاحتياطي سوف تكتمل في غضون الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠٠٨، فإنه يرى أن المحاكمة في قضايا جميع الهاربين، بما فيها ذات الأولوية القصوى، رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، قد تقتضي إجراء محاكمات إلى نهاية عام ٢٠٠٩ على الأقل. ومع التشديد على حق المدعية العامة في تقديم لوائح اتهام جديدة، فضلا عن اعتزامها ذلك، أكد أن لوائح الاتهام الجديدة الإضافية لا مناص من أن تسبب التأخير في المواعيد المستهدفة لاستراتيجية الإنجاز، حتى تصل إلى سنتين بعد الوقت المقدر لإتمام المحاكمات الجارية. ومع ذلك، أكد أن التطبيق الصارم للمواعيد المستهدفة لاستراتيجية الإنجاز لا يجب أن يؤدي إلى الإفلات من العقاب، ولا سيما بالنسبة لكبار القادة، وأنه متى قدمت لوائح الاتهام وبدأت العملية القانونية، فسوف يتعين عليها أن تأخذ مجراها[٣٩].

وأفاد رئيس المحكمة الدولية لرواندا بأن عدد المحاكمات قد تضاعف في الولاية الثانية للمحكمة. ومع ذلك، فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، أشار الرئيس إلى أن المحكمة، بالاستعانة بأربعة من القضاة المخصصين، لن تكون في وضع يسمح لها بأن تقدم للمحاكمة جميع المتهمين الذين ما زالوا طلقاء ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام ومن قد يوجه إليهم الاتهام في المستقبل حتى التاريخ المستهدف في عام ٢٠٠٨. وأضاف أن المحكمة، لذلك، طلبت إلى المجلس زيادة عدد القضاة المخصصين من أربعة إلى تسعة، والسماح لهم بالقيام بأعمال ما قبل المحاكمة[٤٠].

وأكدت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للمجلس أنه يَجري اتخاذ التدابير اللازمة لإكمال جميع التحقيقات المتبقية بحلول عام ٢٠٠٤، وأعربت عن ثقتها في أن أبرز القادة المتبقين المشتبه في مسؤوليتهم عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة ستكون قد صدرت بحقهم لوائح الاتهام بحلول ذلك الموعد. أما التحقيقات الأخرى غير المتعلقة بكبار المسؤولين فقالت إنها قد علقت ومن المتوقع أن تحال إلى المحاكم المحلية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود. وأشارت إلى أنه بعد اكتمال التحقيقات في نهاية عام ٢٠٠٤، يمكن أن تقرر، في تعاون وثيق مع رئيس المحكمة، وبناء على توجيهات المجلس، القضايا التي يمكن دون إخلال بالمسؤولية أن تحال إلى الولايات القضائية المحلية. ورأت أن تحقيقاتها لا ينبغي أن تتوقف مباشرة، معْرِبة عن اعتقادها أن إحالة القضايا التي صدرت فيها بالفعل لوائح اتهام من المحكمة إلى

(٣٩) S/PV.4838 وCorr.1، الصفحات ٤-١٠.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٣.

الهيئات القضائية المحلية يتيح أفضل الضمانات بأن تتم في واقع الأمر المحاكمة في هذه القضايا. ورأت أن استراتيجية الإنجاز تتوقف بالضرورة على التعاون الكامل من دول يوغوسلافيا السابقة وعلى الإصلاحات ودعم المحاكم الوطنية. وذكرت أن كرواتيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا، واتحاد الكروات البوسنيين الأطراف في البوسنة والهرسك لم تحقق بعد التعاون الكامل مع المحكمة[٤١].

وأبلغ المدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا المجلس بأنه قد بدأ استعراض حالات جميع الذين ينتظرون المحاكمة لتقييم مستوى مسؤوليتهم، بهدف إحالة القضايا التي لا يندرج المتهمون فيها ضمن فئة الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية إلى الولايات القضائية الوطنية. وأعرب عن اقتناعه بأن الدول التي وافقت على إجراء المحاكمة في تلك القضايا ستحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي[٤٢].

ورحب معظم المتكلمين، في تعليقاتهم عقب الإحاطة، باستراتيجيات الإنجاز للمحكمتين. كما رحب معظم المتكلمين بما يُعتزم من إحالة القضايا على المستوى الأدنى إلى المحاكم الوطنية، وسلّموا بأن الدول ذات الصلة سوف تحتاج إلى مساعدة فيما يتعلق بتعزيز نظمها القضائية. وأعرب معظم المتكلمين عن استعدادهم للنظر في الطلب المقدم من المحكمة الدولية لرواندا للإذن بالاستعانة بمزيد من القضاة المخصصين. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية تعاون الدول مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورأوا ضرورة أن يقدم الهاربان رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش للمحاكمة. ورأى ممثل ألمانيا أنه يمكن أن تحال القضايا التي لا يمكن المحاكمة عليها أمام المحكمتين في الإطار الزمني المحدد إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو إجراء قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من تمديد ولاية المحكمتين[٤٣].

وأشار ممثل البوسنة والهرسك إلى إحراز تقدم ملموس في عملية إعادة هيكلة نظام المحاكم في بلده، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من البدء في إحالة بعض القضايا المتعلقة بمتهمين من المستوى المتوسط والمنخفض بدءا من نهاية العام التالي. ولكنه أعرب عن اعتقاده أن المسؤولية عن القبض على أسوأ المجرمين صيتا وتقديمهم للمحاكمة ستبقى باستمرار على عاتق المجتمع الدولي[٤٤].

وأكد ممثل رواندا مجددا ما يساور حكومته من شواغل خطيرة فيما يتعلق بأداء المحكمة الدولية لرواندا. ورأى، علاوة على ذلك، أن المدعي العام قد أخفق في توجيه الاتهام إلى أعداد كبيرة من المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية البارزين والقبض عليهم، وأوصى بأن تتصدى استراتيجية الإنجاز المقترحة بشكل عاجل لتلك المشكلة. كما أشار إلى الآثار المالية التي تنطوي عيها إحالة القضايا إلى الولاية القضائية الرواندية وأوصى بأن تنص استراتيجية الإنجاز على كيفية جمع الموارد المالية اللازمة لمساعدة رواندا[٤٥].

وأعرب ممثل صربيا والجبل الأسود عن تقديره لتقييم رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتعاون بلده مع المحكمة بأنه قد تحسن، ولكنه أقر بضرورة عمل المزيد. غير أنه لدى تناول تقييم المدعية العامة للمحكمة، أشار إلى أن أحد الرؤساء السابقين، ورئيسا سابقا لأمن الدولة، وعددا

(٤١) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٨.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٩-٢٣.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحات ٣٢-٣٥.

من ضباط الجيش قد سلموا أنفسهم طوعا، وقال إنه لم يستطع أن يفهم إشارة المدعية العامة إلى أن تسليم المتهمين أنفسهم يبدو وكأنه أقل أهمية من القبض عليهم[٤٦].

وأكد ممثل كرواتيا أن كرواتيا، باستثناء قضية كوتوفينا، التي لم يزل الشخص المتهم فيها مطلق السراح، قد وفت بكل التزاماتها إزاء المحكمة[٤٧].

باء – المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المداولات التي أجريت في ٢٠ حزيران/يونيه (الجلسة ٤١٦١)

في الجلسة ٤١٦١، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبعد ذلك أدلى معظم أعضاء المجلس ببيانات[٤٨]. ووجه الرئيس (فرنسا) اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس[٤٩]، يحيل بها تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٥٠]، وتعليقات المحكمتين وملاحظاتهما وتعليقات الأمين العام على التقرير. كما وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من رئيس المحكمة الدولية لرواندا[٥١].

واستعرض رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في رسالته المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الحالة الراهنة فيما يتعلق بسير المحاكمات أمام المحكمة وتوقع بعض الطرق التي يحتمل أن تتطور بها أنشطة المحكمة في المستقبل، استنادا إلى الخبرة المكتسبة في إدارة المحاكمات حتى ذلك الحين وفي ضوء المعلومات المقدمة من المدعية العامة بشأن لوائح الاتهام التي يحتمل تقديمها في المستقبل. وانتهى رئيس المحكمة إلى أنه، في حال محافظة المحكمة على هيكلها الحالي، من المحتمل أن تتطلب فترة طويلة من الوقت اللازم لإنجاز جميع المحاكمات. ومن ثم اعتزم الرئيس منح كبار الموظفين القانونيين في الدوائر الابتدائية بعض السلطات التي يتمتع بها القضاة في الوقت الراهن لاتخاذ القرارات بشأن سير عملية ما قبل المحاكمة، وإنشاء مجمع من القضاة المخصصين يمكن أن تستعين بهم المحكمة عند الحاجة، وتوسيع عضوية دوائر الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإضافة قاضيين آخرين، يُختاران من الدوائر الابتدائية للمحكمة الدولية لرواندا.

وأفاد رئيس المحكمة الدولية لرواندا، في رسالته المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، بأن قضاة المحكمة قد اتفقوا على التوصية بزيادة عدد أعضاء دائرة الاستئناف وأنهم يعتزمون تناول الخطط طويلة الأجل الخاصة بالمحكمة عندما يتلقون توقعات المدعية العامة بشأن المحاكمات الجنائية.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٣٥-٣٧.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

(٤٨) لم يدلِ ممثل مالي ببيان في تلك الجلسة.

(٤٩) S/2000/597.

(٥٠) المنشأ عملا بقراري الجمعية العامة53/212 و53/213 المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٥١) صدرتا لاحقا بوصفهما المرفقان الأول والثاني من الوثيقة S/2000/865؛ انظر المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٤٠).